|  |
| --- |
| **المحور الرابع: آليات التحول الديمقراطي وطرقه**  |

غني عن البيان أن دينامية انتقال الدول والمجتمعات **المغلقة** (في معنى السلطوية بكل أشكالها) نحو أنظمة أفضل من حيث بنيانها وقواعد عملها وطبيعة العلاقة بين النخب الحاكمة والمجتمعات والأفراد، وهي الديمقراطيات المستقرة والراسخة على شاكلة نظيراتها في العالم الغربي (أوربا الغربية وأمريكا وكندا) على سبيل المثال، يقتضي شروط ومتطلبات عديدة، تتعلق جميعها بتحضير الأرضية الملائمة للتحول ومرافقة الشعب والنخب المعنية جميعا في هذا المسار، ناهيك عن قبول الآليات العملية المعهودة في الديمقراطيات الناجحة في العالم، كالانتخابات والتنافس الحزبي المفتوح واحترام الافراد في خياراتهم وحقوقهم وحرياتهم الفردية والعامة.

إن عملية التحول الديمقراطي بوصفها مسيرة نضالية، وشاقة، وطويلة، تقوم على **هدم البنى السلطوية السابقة وتفكيك العلاقات الاستبدادية الفوقية** في رحم المجتمع ومؤسسات الحكومة، **واعتناق قيم انفتاح جديدة** تتعلق بالمؤسسات والقواعد السياسية والعلاقات الاجتماعية الواسعة داخل المجتمع، فتتطلب مجموعة من الآليات:

|  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- |
| **دسترة الديمقراطية** | **التنافس الانتخابي** | **التعددية الحزبية** | **حرية الصحافة والإعلام** | **استقلالية القضاء** |

**دسترة الديمقراطية:**

يعد الدستور أهم أركان الحكم؛ نظرا لتحديده أي وضع ترتيبات دستورية ومؤسسية بين الفاعلين السياسيين الرئيسيين بشأن النظام السياسي الجديد، وتنتهي العملية بإصدار دستور جديد يحقق تطلعات جميع شرائح المجتمع دون استثناء. فهو **المستوى الأكثر أهمية في ممارسة الديمقراطية** وضمان عدم انتكاسها؛ بحيث يضمن عدم احتكار السلطة والتعسف بها، ضمن مفهوم **المراقبة والتوازناتchecks and Balances** أي **التقييد المتبادل للسلطة الفعلية**، وهو جوهر **الفصل بين السلطات** الثلاث: التشريعية والتنفيذية والقضائية؛ أي يسمح بتدخل السلطات الثلاث بمهام بعضها البعض، وذلك ضمن الحدود التي تكفي لمراقبة كل منها الأخرى، حسب طبيعة النظام وشكل الحكومة.

**التنافس الانتخابي:**

يعتبر مشروع وطني يكفله القانون وترتبط قوته **بمدى احترام إرادة الناخبين** في إطار احترام المسار الديمقراطي تحت جناح الدستور، كما أنه **يضمن انفتاح الدولة على الممارسة الديمقراطية في بداية عملية اعتناق الديمقراطية**. وتنبع أهميتها من اختيار رئيس الدولة والسياسة العامة التي ستتبعها الحكومة، واختيار أعضاء الهيئة التشريعية، من تحديد مسؤولية الحكومة والبرلمان في عملية منفتحة وتنافسية بوصفه الأداة الرئيسة للرقابة الشعبية، **لأنها تبرهن أن السلطة السياسية تستمد من الشعب** ويحتفظ بها بثقة منه، وأن الشعب هو من يجب أن يقف على مساءلة رجال الحكومة ومحاسبتهم بطريقة أو بأخرى.

**التعددية الحزبية:**

إن وجود حياة ديمقراطية نشيطة بالمفهوم الليبرالي غير ممكنة في غياب مشاركة المواطنين كافة من خلال ممثليهم المنتخبين في صناعة القرارات الوطنية على مختلف الأصعدة من ناحية، وتداول السلطة فيما بين ممثلي الأحزاب والقوى الاجتماعية في الساحة الوطنية من ناحية ثانية، بحيث لا تتحقق المشاركة السياسية على الوجه الأكمل ما لم تتح فرص إبداء الرأي والمساءلة والمحاسبة لممثلي مختلف الأحزاب السياسية.

 فمعظم القادة الذين عملوا على إنهاء الأنظمة الاستبدادية وتعزيز الحكم الديمقراطي قد باشروا نشاطهم من خلال العمل على بناء أو إحياء الأحزاب السياسية، كما سعوا إلى إضفاء الشرعية على الأحزاب، وضمان الحق العادل في الاتصال والتواصل مع وسائل الإعلام وتمويل الحملات الانتخابية، فضلا عن مساعدتها الحد من الضمور والانقسام أو التهميش في صفوفها. وتعتبر إندونيسيا وغانا وبولندا والفليبين أمثلة لتوضيح جميع المشاكل التي تواجهها الديمقراطيات عندما لا تتاح فيها إمكانية تطوير أحزاب قوية.

**حرية الصحافة والإعلام:**

تسعى الديمقراطية بوصفها نظام حكم إلى كسب تأييد المواطنين وولاءهم لسياساتها، وهو ما تضطلع به وسائل الإعلام في المجتمعات المستقرة، **بحيث تطلع الجمهور على سياسات الحكومة** وتوفر منبرا **للحوار السياسي**، ناهيك عن عملها بمثابة **قناة لتوصيل الرأي العام إلى الحكومة** للضغط الشعبي عليها.

توفر وسائل الإعلام مجالا للحوار العام يمكن من خلاله **استجواب الوزراء وغيرهم من الشخصيات العامة**، وتمكن من **التعبير عن الرأي العام وإيصاله إلى الحكومة**، ناهيك عن **الدور المكمل والداعم لعمل البرلمان** في الفحص والمداولات. مع العلم بأن وسائل الإعلام لا يمكن أن تؤدي هذه المهام الديمقراطية الرئيسة إلا إذا **كانت مستقلة** حقا **ولا تقع تحت سيطرة الحكومة**.**وينظر علماء السياسة إلى وسائل الإعلام باعتبارها جزءا من النسق السياسي** تستخدمها النخبة الحاكمة والقيادات السياسية **لإضفاء الشرعية والمصداقية على النظام السياسي**، وتدعيم المؤسسات السياسية القائمة، وتبرير السلوك السياسي للقادة والمسئولين.

**استقلالية القضاء:**

تعتبر الديمقراطية إحدى المتطلبات الأساسية التي تتحقق في ظل سيادة القانون، وقد نوه إلى هذا الترابط الوثيق عديد الفلاسفة السياسيين والفقهاء منذ قرون ماضية، كما أن الثورات المعرفية وليدة عصر النهضة تبنت هذا التفكير الموضوعي والعقلاني بخصوص **بناء دولة القانون**؛ ناهيك عن اعتبار هذه الأخيرة من الأدوات القانونية والسياسية الضرورية لعملية الانتقال الديمقراطي، حيث إن بناء دولة القانون يُعدّ من أهداف العملية الديمقراطية، مما يعنيأن**خضوع الدولة للقانون لن يكون مجديا إلّا حينما تكون قاعدة القانون معبّرة في محتواها عن مبادئ الديمقراطية**.

تجسد **سيادة القانون Rule of Law**أرضية قوية للتحول إلى الديمقراطية وتعزيز مكتسباتها مع مرور الوقت، فهي الفيصل بين الأنظمة السلطوية والأنظمة المفتوحة، كما أن الدستور يضمن عمل جميع موظفي الدولة؛ المنتخبين منهم وغير المنتخبين، في إطار القانون. كما أن القضاء بسلطته وهيبته يعد حجر زاوية للحرية الفردية وللديمقراطية على حد سواء، فبدونه لا يمكن ضمان حماية الحقوق والحريات في مواجهة السلطة التنفيذية، وباعتبار الاستقلالية شرط مسبق لنجاعة القضاء، يمكن أن تسجل الديمقراطية الجديدة انتكاسة إذا ثبت سيطرة الهيئة التنفيذية على المؤسسة القضائية والتعسف في استخدامها.

ويميز **صموئيل هنتغتون** بين **أربعة أنماط** رئيسة **للتحول الديمقراطي**، وهي:

**1-نمط التحول Transformation:** يعني أن قادة النظام غير الديمقراطي هم الذين يبادرون إلى عملية التحول، ويتطلب وجود قيادة لها ميول إصلاحية وجرأة على الشروع في عملية التحول إلى الديمقراطية. وفي هذا النمط تبرز استراتيجيتين مختلفتين: الأولى هي **قيام قادة النظام بفرض التحول الديمقراطي**، وفي الثانية **ينتج التحول عن اتفاق بين قادة النظام غير الديمقراطي وبين المعارضة على أساس التخلي عن السلطة.**

**2-نمط الإحلال التحولي Transformational Replacement:**يحدث التحولحسب هذا النمط من خلال **اتفاق قادة النظام غير الديمقراطي** مع **قادة القوى المعارضة** على إ**نهاء هذا النظام والشروع في التحول الديمقراطي**. ويتطلب وجود نوع من التعادل في موارد القوة لكلا الطرفين.ويحدث التحول في هذا النوع عبر **حالات من الاحتجاج والقمع** قبل بلوغ الأطراف مرحلة التفاوض، وهي المرحلة التي تستلزم حصول كل من أقطاب الصراع على **نوع معين من الشرعية أمام الآخر**.

**3-نمط الإحلال Replacement:** يقصد بهذا النمط عملية التحول التي تنتج عن **صراعات عنيفة تجبر قادة النظام على التخلي عن السلطة كرها**، وتحدث عندما تتمكن **جماعات المعارضة** من الإمساك بدفة الأمور والقيام **بدور قيادي في عملية الإطاحة بالنظام**، وعادة ما يمر نموذج الإحلال بثلاث مراحل:

* نضال قوى المعارضة لتقويض النظام
* الانهيار الفعلي للنظام
* وضع خطط لعمليات البناء الديمقراطي، تضع في الحسبان إمكانية حدوث صراعات في المستقبل بين قوى المعارضة السابقة أومعها.

**4- التدخل الأجنبي Foreign Intervention**: خلافا للطرق السابقة للتحول الديمقراطي (داخلية المنشأ ونظمية الطراز وتفاعلية بين النخب) يبرز شكلا آخر متعلق **بالطرف الخارجي**؛ على غرار التدخل الأمريكي في العراق عام 2003بحجة تصدير الديمقراطية.

**دينامية التحول عبر تحــــــليل *التفاعلــــــية المســـــــتمرة* بين النظام الحاكم والمعارضة والقاعدة الشعبية:**يتدرج الانتقال من **نظام حكم الفرد** إلى **نظم الحكم الديمقراطي** عبر اتجاهات مختلفة **من داخل النظام وخارجه في حركية مركبة** قادرة على تفسير مخرجات التحول **عبر تحليل علمي وإمبريقية للتفاعلات والفاعلين معا؛**بحيث يتضمن الانتقال مراحل أهمها مرحلة **ضعف النظام القديم** وظهور **جناح إصلاحي داخل النظام** أو **معارضة**، ثم **الانفتاح السياسي** فتطور الانفتاح إلى **تحول**:

**أولا؛ التحول من أعلى بقيادة الإصلاحيين داخل النظام**، ويتميز هذا النمط **باقتناع الحاكم نفسه** بعدم القدرة على **الاستمرار في الحكم بالطرق القديمة** أو **اقتناعه بالديمقراطية** أو **ظهور جناح إصلاحي داخل النخبة الحاكمة** وتبني بعض **خطوات الانفتاح** ثم **قيادة هذا القائد أو الجناح الإصلاحي مهمة الانتقال إلى الديمقراطية**.

 وهنا تكون قوة أحزاب المعارضة محدودة مقارنة بقوة الإصلاحيين داخل النظام كما حدث في اسبانيا والبرازيل، ففي إسبانيا اعتمدت معادلة التغيير على ظهور جناح الإصلاحيين داخل النظام ووصولهم إلى الحكم (الملك خوان كارلوس) ورغبتهم في التغيير ومهاراتهم السياسية في إدارة الانتقال مع التعبئة الاجتماعية وتكتل قوى المجتمع المدني والمعارضة من أجل الانتقال واعتدال الخطاب السياسي لها تجاه الحكومة.

**ثانيا؛ التفاوض بين الإصلاحيين من داخل النظام والمعارضة من خارجه**، وهنا لا يستطيع النظام الإبقاء على هذه الحالة التي اعتاد عليها من قبل، كما لا يمتلك الجناح الإصلاحي داخل النظام القوة التي تمكنه من قيادة الانتقال ولا تكون لقوى المعارضة قوة تغيير النظام بمفردها، ولهذا **يتم الانتقال عن طريق شروع النظام في التفاوض مع قوى المعارضة المعتدلة**.

 وغالبا ما يتضمن الأمر **عدة مراحل** تبدأ من ضعف أسس شرعية النظام ومن ثم تبنيه بعض الخطوات الانفتاحية واستغلال قوى المعارضة هامش الانفتاح وقيامها بتوسيع قاعدتها الشعبية وتكثيف ضغوطها بهدف رئيس هو **تغيير النظام،** وعندما **يصل الطرفان إلى قناعة مفادها استحالة انتصار أحد الطرفين على الآخر، يبدأ التفاوض** أو ما يعرف **بالاتفاق أو التعاقد** حول الانتقال إلى الديمقراطية.

**ثالثا؛ الانتقال من أسفل تحت تأثير التظاهرات الشعبية وقوى المعارضة الديمقراطية،** يتم الانتقال بفعل تصاعد **الإضرابات والاحتجاجات الشعبية المطالبة بالتغيير** وظهور **قوى معارضة ديمقراطية** واستغلالها المساحة التي يوفرها الانفتاح **للضغوط على الحكام** للاستجابة لمطالب المعارضة، كما حدث في الفليبين وكوريا الجنوبية وأوكرانيا ونيكاراغوا وإندونيسيا وغيرها.

**وهنا غالبا ما تؤدي المعارضة الديمقراطية دورا محوريا في استغلال الانفتاح الناتج عن ضعف النظام ومواصلة الضغوط للوصول إلى مرحلة الانتقال الديمقراطي**، وذلك عبر **ثلاث مهام إستراتيجية**، وهي: توسيع قاعدة المنادين بالديمقراطية والاتفاق على قواسم مشتركة بينهم ومحاولة توحيد المعارضة، ودفع الحكام إلى المزيد من التنازل وقبول توسيع الانفتاح وأيضا دفع القوى الدولية الداعمة للنظام إلى التخلي عن هذا الدعم ومساندة المطالب الديمقراطية أوعلى الأقل عدم الممانعة في الانتقال.

كما أن تعبئة المعارضة الديمقراطية للشارع كانت تتم بمهارة، **فكلما كانت التعبئة غير عنيفة، قويت المعارضة الديمقراطية وارتفعت تكلفة قمعها وتعززت احتمالات نجاحها**، كما حدث في كوريا والفليبين وفي بعض دول أوربا الشرقية، وهنا يتوجب على المعارضة الحفاظ على مساحة من الاستقلال عن النظام بالحفاظ على النقابات والأحزاب القائمة ومنظمات المجتمع المدني والعمل على كسب دعم أكبر من المناصرين للديمقراطية من فئات مختلفة كالصحفيين والمفكرين والطبقة الوسطى والطلاب والعمال، **فكلما اتسعت المساحة المتاحة للمعارضة، قلت المساحة التي يوجد فيها النظام.**وعلى المعارضة الديمقراطية العمل أيضا على **إيجاد بديل سياسي للنظام القائم**، فلم يكن المطلوب في معظم الحالات إنهاء النظام بأكمله، وإنما **الاتفاق على صيغة متفق عليها.**